



الوضع الاقتصادي ومعدلات الجريمة

Crime and Economy Don't Tell Whole Story

by James Q. Wilson

جيمس ويلسون

رئيس مجلس المستشارين الأكاديميين في مركز أميركان انتربرايز

American Enterprise Institute

مركز أميركان انتربرايز



8 يناير 2009

ترجمة: علي الحارس

نشرت إدارة شرطة لوس انجلس مؤخرا تقريرا جاء فيه أن عام 2008 شهد انخفاضا في معدلات الجريمة التي تشهدها المدينة للعام السادس على التوالي؛ ومع أن الاقتصاد يترنح والبطالة ترتفع. انخفض معدل الجرائم الخطيرة بمقدار 2.5% العام الفائت. فهل من تفسير لذلك؟

لقد حقق الخبراء تقدما كبيرا خلال العقدين الماضيين في مجال معرفة أسباب نزعة بعض الأفراد دون غيرهم لارتكاب الجرائم. لكنهم لم يحققوا إلا القليل في معرفة أسباب ارتفاع أو انخفاض معدلات الجريمة في المدن. ومن المعلوم أن الأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة تشهد معدل جرائم أكبر من مثلها في الضواحي الغنية. وتقودنا هذه الحقيقة بشكل فطري إلى الافتراض بأن ازدياد ثروة المجتمع ينعكس انخفاض في معدلات الجريمة. والعكس بالعكس. لكن علماء الاقتصاد الذين تفحصوا هذه الفرضية اكتشفوا بأنها صحيحة أحيانا ولا يمكن إطلاقها على كل الحالات. فمثلا، وجدوا أن معدل جرائم السطو يرتفع 2% كلما زاد معدل البطالة 1%. وهذا يبدو تغيرا كبيرا لأول وهلة. لكن الدهشة تزول عندما تعرف بأن معدل البطالة عندما يرتفع من 6% إلى 8% (كما هو الحال في ولاية كاليفورنيا حاليا)، يزداد معدل جرائم السطو 4%. ولأن هذا النوع من الجرائم لا يمكن تتبع

الوضع الاقتصادي ومعدلات الجريمة

حالاته بدقة. فبعضها لا يبلغ عنه كما تختلف طرق الشرطة في تقديم تقاريرها عن الأرقام. لا يمكن الجزم بالقدرة على مجرد ملاحظة الزيادة.

كما توجد عوامل أخرى تؤثر على معدلات الجريمة أيضا. فهذه المعدلات تزداد بازدياد نسبة الشباب في السكان. وازدياد معدلات إدمان المخدرات. وتتأثر معدلات جرائم القتل بشكل رئيسي بمستوى نشاط العصابات. وذلك في المدن الكبرى على الأقل. وليس لدينا وسائل ناجعة لفهم التغيرات في نشاط العصابات. بالرغم من أننا نشتبه بأن تلك التغيرات السلوكية تتأثر بما تتخذه الشرطة من إجراءات. سواء تهادنت العصابات أم تحاربت على المخدرات والممنوعات الأخرى.

إن كل ما ذكرناه من عناصر غير قابلة للقياس الدقيق تعيق مهمة الفهم الكامل لأسباب ارتفاع وانخفاض معدلات الجريمة. ففي ستينيات القرن الماضي ارتفع معدل جرائم القتل العمد في أمريكا بمقدار 43%. وذلك على الرغم من أن تلك الفترة شهدت ازدهارا كبيرا وبطالة منخفضة. ثم انخفض ذلك المعدل في الثمانينيات مع اقتصاد مترنح وأسعار فائدة مرتفعة وارتفاع هائل في حالات الإفلاس التجاري. وواصل المعدل انخفاضه في التسعينيات إلى 39% مع بطالة منخفضة.

إذن: هل بإمكان الاقتصاد أن يفسر التذبذبات في معدلات الجريمة؟ أحيانا نعم. وأحيانا لا. فمن الصعب ربط ارتفاع معدلات الجريمة بالوضع الاقتصادي خلال فترة الازدهار في الستينيات. ومن جانب آخر. يقدم الانحدار الاقتصادي نظرية معقولة لتفسير ارتفاع معدلات الجريمة في التسعينيات. وتزداد القضية صعوبة بالرجوع إلى فترة الركود الاقتصادي في الثلاثينيات؛ إذ لا توجد بيانات عند مكتب التحقيقات الوطني (FBI) عن معدلات الجريمة آنذاك. لكن دراسات متعددة عن مدن بعينها تفيد بانخفاض معدلات الجريمة بالرغم من أن البطالة حينذاك أصابت ربع الشعب الأمريكي. لماذا؟ هنالك فرضية معقولة تشير إلى أن الركود أعاد للأسرة تماسكها. وهذا الارتباط أدى بدوره إلى انخفاض معدلات الجريمة.

الوضع الاقتصادي ومعدلات الجريمة

إن لم يصبك الارتباك بعد بسبب الأهمية التاريخية حول العلاقة ما بين الاقتصاد والجريمة، أضف ما يلي إلى القائمة السابقة: من الممكن أن يكون ارتفاع معدلات الجريمة سببا للبطالة لا نتيجة لها. فبعض الشباب يختار ترك المدرسة أو الأعمال المشروعة لبيع المخدرات أو السطو على المتاجر أو سرقة جيوب الناس. وبالتالي تكون العلاقة السببية كالاتي: ترك الأعمال المشروعة (مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة) من أجل مزاولة أعمال غير مشروعة (مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة).

ولا ينتبه المولعون بنظرية (العلاقة ما بين الاقتصاد والجريمة) في العادة إلى دور الشرطة في خفض معدلات الجريمة: مع أن الانخفاض الحاد في معدلات الجريمة في نيويورك، ولوس انجلس حاليا، يعود كثير من الفضل فيه إلى الكيفية التي تغير فيها أداء الشرطة هناك. فقد شهدت ولاية نيويورك خلال بضعة عقود خلت انخفاضا في معدلات الجريمة منذ أول تقرير كتب عن ذلك، وأسباب ذلك ليست مفهومة كليا ولكنها تشير إلى أن 33% من الفضل في ذلك يعود إلى توسيع جهاز الشرطة في الولاية، ونظام معلومات حاسوبي لاقتفاء الجريمة (Compstat)، وأسلوب إدارة جعل قادة المناطق مسؤولين بشكل كامل عن إدارة شؤون مكافحة الجريمة في مناطقهم، بالإضافة إلى سياسة حازمة للتفتيش عن أي سلاح في الشوارع. لقد تم تبني بعض هذه التكتيكات في لوس انجلس، ولكن مع زيادة عدد ضباط الشرطة بمقدار الثلث، وكانت النتائج المتحققة عبر هذه الزيادة البسيطة إنجازا مشهودا له.

وفي محاولة لفرز العلاقات المعقدة والمتداخلة بين الجريمة وما بين الوضع الاقتصادي، والعمر، ودخول السجن، وأداء الشرطة، وثقافة الأحياء، ونشاط العصابات؛ قام قسم القانون والعدالة، الذي أترأسه، في الأكاديمية الوطنية للعلوم بالبدء في جهد لتفسير أمر لم يتطرق إليه أحد حتى اليوم، وهو: لماذا تتغير معدلات الجريمة أساسا؟ فإن كانت لديك أية أفكار جيدة حول هذا الموضوع دعني أكن على علم بها.